

**مشروع:**  
**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية:**  
**"من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية**  
**بجهة سوس ماسة"**

**طلب إبداء الاهتمام في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني**  
**المحورية الإقليمية**

**تعزيز مشاركة المواطنين في الجماعات الترابية بجهة**  
**سوس ماسة**

**يوليو 2018**

Cofinancé par  
l'Union européenne



يهدف هذا النداء إلى تحديد 12 جمعية (جمعيان لكل إقليم) كجمعيات محورية لتنفيذ مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: من أجل تقوية مشاركة الفاعلات والفاعلين في النقاش العمومي والسياسي بجهة سوس ماسة".

## نبذة عن جمعية الهجرة والتنمية:

**الهجرة والتنمية:** هي جمعية فرنسية مغربية، أسست من طرف مهاجرين مغاربة سنة 1986 من أجل تنفيذ مشاريع تنموية في مناطقهم الأصلية، -الأطلس الصغير-، المتضررة من الجفاف منذ سنوات السبعينات وذلك بدعم من خبراء و متطوعين فرنسيين. ترتكز أنشطة الجمعية منذ بدايتها على البنيات التحتية: ككهربة العالم القروي، السدود التلية، المدارس، المستوصفات والماء الصالح للشرب. وبالتدريج، تم إنجاز برامج التنمية القروية المندمجة في إطار الشراكة مع الساكنة المحلية والمهاجرين، تعتمد الجمعية غالباً على الدعم الخارجي في تمويلاتها للمشاريع، خصوصاً من المؤسسات الدولية المانحة وكذا المنظمات والمؤسسات المغربية. وتتمحور استراتيجية التدخل لدى الهجرة والتنمية حول ست مكونات:

الحكامة المحلية، البيئة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حقوق الإنسان والتنمية المحلية ورسملة ونشر وتعميم مقاربة إدماج الهجرة والتنمية في التخطيط المجالي. وترتكز على ثلاث مبادئ: (1) نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين من أجل تدبير ناجح للإمكانات وتثمين الدرايات المحلية، (2) مبدأ التضامن والتعاون المتبادل، (3) الشراكة مع السلطات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية.

## تقديم المشروع:

مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: من أجل تقوية مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاش العمومي والسياسي بجهة سوس ماسة" مشروع يتم تنفيذه من طرف جمعية الهجرة والتنمية بشراكة مع منتدى المبادرات الشبابية وجمعية نساء الجنوب، على مدى 3 سنوات ابتداءً من يناير 2018، والمدعم من طرف الاتحاد الاوربي في إطار برنامج دعم المجتمع المدني في المغرب والوكالة الفرنسية للتنمية.

ينطلق هذا المشروع من مبدأ مفاده أن المجتمع المدني رافعة للتغيير في الممارسات الديمقراطية، كما يشكل دعامة أساسية في المغرب ولا سيما في جهة سوس ماسة، حيث يتميز بمشاركته القوية في تنمية المناطق الأكثر تهميشاً.

ويندرج هذا المشروع لمواكبة الإصلاحات القانونية والمؤسسية الجديدة الرامية إلى تقوية المشاركة المواطنة كما جاء بذلك دستور 2011، إذ حث على تعزيز الأدوار الفعالة للمجتمع المدني علاوة على المساهمة في تيسير مسلسل اللامركزية باعتماد الديمقراطية التشاركية كآلية لتشجيع إشراك المواطنين في تدبير الشأن العمومي. ومن خلال العمل الميداني يتبين بشكل جلي ضعف مشاركة النسيج الجمعي بالجهة في تحديد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية بما في ذلك الشباب النساء. وجاء هذا المشروع في إطار تقليص هذا الشرخ ومساهمة منه في تعزيز الديمقراطية والحوار المتعدد الفاعلين في المغرب من خلال تعزيز إشراك ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء، في النقاش العمومي والسياسي بجهة سوس ماسة.

وفيما يخص استراتيجية التدخل فإنها تركز على ضرورة إشراك جمعيات المجتمع المدني بالجهة؛ كشريك أساسي للعمل جنباً إلى جنب مع الفاعلين الآخرين بما في ذلك السلطات العمومية انطلاقاً من حاجيات محددة سلفاً، ويتمحور المشروع حول 3 أهداف خاصة:

1. تمكين منظمات المجتمع المدني المحورية، بما فيها جمعيات النساء والشباب من آليات المشاركة الفعلية في تدبير الشأن المحلي، وقدرات تمكّنها من نشر مبادئ الديمقراطية التشاركية داخل مجالاتها الترابية.
2. نشر مبادئ التشاور المتعدد الفاعلين والمشاركة المواطنة والعمل على تطبيقها من قبل منظمات المجتمع المدني مع المواطنين والمواطنات والجماعات الترابية.
3. تقوية الممارسات الديمقراطية عبر إعداد ووضع ميكانيزمات تتبع وتقييم السياسات العمومية وآليات الديمقراطية وتعميمها على المستوى الجهوي.

## ماذا ستستفيد منظمات المجتمع المدني المحورية الحاملة للمشاريع من طلب إبداء الاهتمام في الشراكة؟

4. يساهم هذا الطلب في تقديم مسودة المشروع مما سيساعد في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالوقت والطاقة؛
5. إذا ما وقع اختيار مسودة المشروع فإن لحامله الحق في الاستفادة من الدعم /المنحة بعد تقديمه لتفاصيل المشروع النهائي واستجابته للشروط القانونية؛
6. المشروع الأولي الذي سيتم تقديمه ليس بالضرورة نهائياً، حيث يمكن تنميته وتطويره بعد اختياره من طرف اللجنة المكلفة؛
7. إيداع الملف القانوني ( بما في ذلك التقارير المالية والمحاسبية ... ) ليس ضرورياً في المرحلة الأولى. وإنما حين يتم اختيار مشروعه للاستفادة من المنحة.

## أهداف العمل مع منظمات المجتمع المدني المحورية

يكن الغرض من هذا النداء في تحديد واختيار 12 منظمة من المجتمع المدني بجهة سوس ماسة لتكون شريكة في تنفيذ المشروع بمعدل جمعيتين لكل عمالة أو إقليم. ويتوخى المشروع؛ العمل مع هذه المنظمات المحورية من أجل نشر وتعزيز قيم المواطنة وتنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية داخل الأقاليم التي يشملها المشروع. سيتم منح دعم مالي لـ 12 جمعية محورية وفقاً للشروط المأذون بها بموجب الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، وستمكن هذه الطريقة من تحقيق النتائج المتوقعة للمشروع. والتي سيكون لها آثار في:

- تطوير خبرات منظمات المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية عبر تقوية المعارف والكفاءات المكتسبة من خلال التكوين والمواكبة وذلك بهدف تطبيق مكتسبات التكوين؛
- تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني المحورية، من خلال المواكبة الفردية للبرمجة وتتبع تنفيذ الأعمال والأنشطة المزمع تنظيمها في إطار المشروع؛
- تقوية المكانة المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال تمكينها من تنفيذ هذه الأعمال؛ بإشراك السلطات العمومية والفاعلين الآخرين في المجال، وهو ما سيمكنها من تعبئة التمويل والدعم لتنفيذ مشاريعها.

## دور منظمات المجتمع المدني المحورية

كل جمعية من منظمات المجتمع المدني المحورية لها دور في إنجاز أنشطة تهم تنفيذ آليات الحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين<sup>1</sup> على الأقل داخل جماعة واحدة في كل عمالة أو إقليم. وبشكل خاص / على كل جمعية محورية القيام بما يلي :

- التزام الجمعية والفريق المكلف داخلها للمشاركة في مختلف أنشطة المشروع خلال مدة إنجازه؛
- المشاركة في تحديد وتعبئة الجمعيات الموضوعاتية للشباب والنساء داخل العمالة أو الإقليم الذي ينتمون إليه؛
- تحديد إستراتيجية مبتكرة للتدخل بغية إنشاء فضاء للحوار والتشاور على مستوى الجماعة يراعي خصوصيات المجال؛
- تعبئة الفاعلين المحليين والمساهمة في نشر وتعميم مبادئ الديمقراطية التشاركية؛
- وضع برنامج عمل بشراكة مع الجماعات الترابية المعنية وتعبئة الموارد اللازمة والسهر على تنفيذه؛
- تقديم تقرير حول تقدم الأنشطة على المستوى التقني والمالي حسب مراحل المشروع؛
- أن تكون الجمعية على استعداد للعمل بشكل تعاوني مع جمعيات أخرى (التشبيك، وتحالفات من أجل المساهمة في تقييم السياسات العمومية... الخ)؛

كما سيتم تنفيذ هذه الأنشطة داخل فترة تناهز سنة تقريبا، تبدأ من يناير إلى غاية دجنبر 2019. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فالأنشطة المؤهلة في إطار هذا النداء/ يمكن أن تكون أنشطة التكوين وتقوية القدرات، وزيارات تبادل التجارب، وتسهيل النقاشات المتعدد الفاعليين، أو الأنشطة الرامية إلى تنفيذ إجراءات مشاركة المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني في مسارات التتبع والتقييم للمشاريع المحلية وأي أعمال أخرى تعزز تنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية. وفي نطاق واسع، فإن منظمات المجتمع المدني المحورية مطالبة بالمشاركة بشكل فعال في مختلف أنشطة المشروع سواء على المستوى المحلي، الإقليمي، والجهوي.

## مواكبة ومرافقة منظمات المجتمع المدني المحورية

- ستستفيد منظمات المجتمع المدني من الدعم والمواكبة من طرف جمعية الهجرة والتنمية على النحو التالي:
- المشاركة في 3 دورات تكوينية حول الحكامة والديمقراطية التشاركية (ابتداء من نونبر 2018)؛
  - تكوين حول تقنيات التنشيط والتشاور على مدى اربعة أيام ؛
  - المواكبة الفردية لبناء استراتيجيات التدخل، إعداد برنامج عمل وتعبئة موارد التنفيذ ؛
  - مواكبة الجمعيات المحورية في مسار التتبع التقني والمالي للأنشطة؛
  - الاستفادة من الدعم المالي لتنفيذ برامج العمل والذي :
- ✓ يمكن أن يصل إلى 50 000 درهم على الأكثر محولا من طرف الهجرة والتنمية ؛
- ✓ الذي سيتم استخدامه لتنفيذ أنشطة برنامج العمل المقترح لتعزيز واختبار آليات الديمقراطية التشاركية؛

<sup>1</sup> يعتبر فضاء الحوار والتشاور، أو فضاء للحوار المتعدد البي فاعلين، على أنه تمرين أو تجريب في مجال الديمقراطية المحلية، يتم إجراؤه على مستوى المحلي (الجماعة)، حيث يتم خلاله مناقشة قضايا التنمية والسياسات العمومية المحلية، واندماج مقاربة النوع، في إطار نقاش يجمع بين مختلف الفاعلين والممثلين المحليين (المنتخبين، الموظفين، المصالح الخارجية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وجمعيات الشباب، النساء والمهاجرين... الخ)

- ✓ سيتم تحديد مبلغ المساهمة بناءً على برنامج عمل واقتراح مالي؛
- ✓ يخضع استخدام المنحة للقواعد السارية على الاتفاقية الموقعة بين جمعية الهجرة والتنمية وشركائها منها الاتحاد الأوروبي (انظر جزء الخاص بترتيبات وشروط وأحكام الشراكة).

## معايير الأهلية

- سيتم إيلاء اهتمام خاص في إختيار 12 منظمة من المجتمع المدني، إلى مدى توفر الجمعية على الشروط التي تؤهلها للقيام بالأدوار المخول لها في إطار المشروع. ويتعين عليها تحديد حاجياتها فيما يخص التكوين وتقوية القدرات بغية تحسينها وتقويتها من أجل قيامها بالمهمة، وتمثل منظمات المجتمع المدني المستهدفة في هذا الإطار وعلى وجه الخصوص من هيئات ذات طابع جمعي.
- الوضعية القانونية للجمعية؛
- أن يكون مقر الجمعية داخل النفود الترابي لجهة سوس ماسة؛
- يجب على منظمات المجتمع المدني تبرير سير العمل الداخلي الذي سيتم تقييمه على أساس المعايير التالية:
- ✓ منظمة المجتمع المدني التي تعقد الجموع العامة بانتظام وتحترم هيئات الحكامة المنصوص عليها في القانون الأساسي؛
- ✓ إصدار وثائق سنوية، بما في ذلك التقارير المالية، مصادقة عليها خلال الجمع العام، وفقاً لما هو مقرر في القانون الأساسي.
- ان يكون مجالات تدخل المنظمة ضمن المجالات التالية: (التنمية المحلية، الحقوق، الشباب، النوع، الحكامة، الديمقراطية التشاركية... الخ)؛
- توفر الجمعية على تجربة نوعية في موضوع المشروع أو أحد الميادين التي يشتغل عليها المشروع؛
- مجال تدخل الجمعية يستحسن أن يكون ذو إشعاع إقليمي على الأقل.
- التوفر على الحد الأدنى من القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية لتنفيذ المشروع؛
- اعتماد المقاربات التنموية المعمول بها، ومدى قدرتها على التعبئة وتنويع الشركاء؛
- توفرها على حوافز ودوافع من أجل المشاركة والانخراط في المشروع؛
- القدرة على الالتزام خلال مدة مشروع؛
- وأما عن مقترحات المشاريع، فيجب أن يستوفي المعايير التالية :
- ✓ يجب أن يساهم برنامج عمل الجمعية في تحقيق أهداف مشروع "برنامج المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية"؛
- ✓ اعتماد منهج المقاربة المتعددة الفاعلين من اجل تجريب والمساهمة في تنفيذ آليات المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية؛
- ✓ المساهمة بشكل مباشر في ترسيخ ممارسات المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية (فضاءات التشاور، العرائض و الملتزمات... )؛
- ✓ المساهمة في النقاش العمومي المحلي ودمج مقاربة النوع والشباب في برامج عملهم.

**ملاحظة:** يجب تفادي اقتراح مشاريع ذات طابع ديني أو سياسي، فلا يمكن في إطار هذا المشروع تنفيذ هذا النوع من الأنشطة.

## ترتيبات الشراكة

توقع منظمات المجتمع المدني التي سيتم اختيارها اتفاقية شراكة مع جمعية الهجرة والتنمية تحدد شروط تنفيذها.

يخضع الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني لنفس المعايير وقواعد إدارة التمويل المطبقة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بـ:

- المسؤولية عن الأضرار أو الخسائر؛
- تضارب المصالح والسلوك الجيد؛
- التواصل والإعلام حول مختلف أنشطة المشروع؛
- أهلية الإنفاق؛
- المحاسبة والمراقبة التقنية والمالية.

سيتم صرف الدعم على شكل دفعتين: (1) الدفعة الأولى بعد توقيع الاتفاقية، (2) والثانية عند تبرير صرف ميزانية الشطر الأول. كما سيتم تقديم تقارير تقدم الأنشطة (النتائج المحققة، تحليل الصعوبات، الإكراهات والحلول المقترحة). وتقارير مالية إلى جمعية الهجرة والتنمية بغية التبرير (الفواتير، سندات الطلب، لائحة الحضور، الخ...)

للإشارة، فإن الآجال الواردة في هذه الوثيقة تبقى مؤقتة. حيث سيتم تحديد الجدول النهائي خلال بلورة اتفاقيات الشراكة، كما يمكن تعديلها وفق تطور المشروع.

## اجراءات الاختيار

سيتم فحص ودراسة ملفات الترشيح من قبل الفريق التقني لمشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية"، وممثل عن كل شريك في التحالف.

كما أنه لن تتم دراسة الملفات غير الكاملة التي لم يتم الاجابة على أسئلتها. وكمحلة ثانية سيتم إبلاغ الجمعيات التي وقع عليها الاختيار الأولي ودعوتها لإجراء مقابلة والتي ستحدد الجمعيات التي تم اختيارها للمشاركة في المشروع. وفي الأخير ستوقع اتفاقيات شراكة مع كل جمعية محورية على حدة بعد استيفائها للمعلومات الناقصة مع وضع جدول زمنية مؤقتة تحدد فيها الإجراءات التي يتعين القيام بها.

## ملف الترشيح

يتعين على الجمعيات المهتمة ملئ ملف الترشيح الذي يتكون من :

### 1- الشق الإداري:

- بطاقة أ: معلومات عن الهيئة؛
- النظام الأساسي للجمعية؛
- وصل التسجيل القانوني يبين تاريخ الإنشاء؛
- لائحة أعضاء مكتب الجمعية؛
- الوضعية المالية للسنتين الأخيرتين؛
- تقريرين أخيرين لأنشطة الجمعية ؛
- ملحقات أخرى اختيارية (مقالات صحفية، صور، مقتطفات من المنشورات...).

- 2- الشق التقني والمالي:
- بطاقة ب: تقديم عام عن هيئتكم؛
- بطاقة ت: مقترح برنامج عملكم؛
- بطاقة ث: الدوافع الخاصة بكم؛
- بطاقة ج: الميزانية التقديرية؛
- وثائق أخرى

### شروط تقديم الملف

يتم إرسال الملفات كاملة عبر البريد الإلكتروني، قبل 2018/07/18، إلى البريد الإلكتروني التالي ::

[mohamed.mansour@migdev.org](mailto:mohamed.mansour@migdev.org)

للاستفسار يرجى الاتصال بالأرقام التالية :

212661 154 674 / +212 6 00 61 51 73	الهاتف:
+212 5 28 53 45 14	الفاكس: